الفصل الرابع

إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: الإنجازات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإنجازات السياسية.

المبحث الثالث: الإنجازات العسكرية.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاقتصادية . السياسية . العسكرية

تمهيد: مُنذ المؤتمر الأول للمجلس في «أبو ظبي» عام ١٩٨١م الذي أعلن فيه قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واللقاءات الكثيرة المتوالية تتم من أجل تحقيق طموحات القادة التي حددت عند قيامه. ولقد تتابعت الدراسات وتكثف العمل لبلورة مسيرة التعاون والتنسيق والتكامل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية، حتى أصبح من النادر أن يمر يوم دون أن يكون هناك موضوع مطروح على بساط البحث، أو قرار جاهز للتنفيذ في كل ما من شأنه تحقيق تلك الأهداف التي حددها قادة المجلس، ولقد كان من أهم ما أقر في قمة «أبو ظبي» الأولى وثيقتان هامتان[١]:

أ- **وثيقة التكامل الاقتصادي:** الذي سيجعل الخليج إطاراً موحداً يمارس فيه المواطن كامل الحرية في النشاطات التجارية.

ب- **تحديد مبادئ سياسة المجلس الخارجية والداخلية:** التي تمثلت في ثلاثة عوامل[٢] هي:

(١) وظيفة مجلس التعاون.

(٢) آلية مجلس التعاون.

(٣) مرونة مجلس التعاون.

---

(١) انظر: موجز إنجازات المجلس- الأمانة العامة، ١٩٩٣م.

(٢) انظر: مجلة التعاون العدد ١١، ١٤٠٨هـ، ص١٤.

(أ) وظيفة المجلس سياسياً وأمنياً: هي الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بتأمين الأمن الداخلي وبصيانة استقلال الدول الأعضاء من خلال تحديد دور مهم للمجلس لتحقيق ذلك. ومن خلال احتواء الأزمات التي قد تنشأ في المنطقة كما حدث في احتواء أزمتيّ الخليج؛ الأولى: حرب العراق وإيران. والثانية: غزو العراق للكويت.

أما على المستوى العربي فبالعمل الدءوب لتحقيق الإجماع العربي تجاه الأزمات، ويتأكد هذا بالإصرار دائماً على الإجماع العربي في كل المجالات التي تهم المستقبل العربي لاسيما في قضايا مصيرية مثل قضية فلسطين، وأما على المستوى الدولي. فإن وظيفة المجلس هي التصرف بما يتوافق ويتناسب مع أهمية المنطقة وحجم التعامل مع الغير وبتفاعل متجدد. وبهذا يمكن أن يولد هذا التفاعل اهتمام العالم بشئون وهموم المنطقة ذات الحيوية الاقتصادية الخاصة.

(ب) أما الآلية التي حددها المجلس على أنها أحد أهم النجاحات التي حققها، فتتمثل باختصار في أنها توفر إطاراً تشاورياً يلتقي فيه قادة مجلس التعاون (المجلس الأعلى) على الأقل مرة كل عام يعملون من خلال ذلك على التعرف على الكيفية التي يتعاملون بها مع الأحداث والقضايا والمشاكل بحكمة وروية، دون خضوع للعواطف والانفعالات.

(جـ) أما المرونة: فتتمثل في أنه لاتوجد قيود جامدة ولاقوالب متحجرة تسببها الإجراءات التي تتبع في بعض المنظمات العالمية فتقتل الوقت، وتميع القضايا. فالمجلس كيان وتنظيم مرن، لايحشر أنفه في قضايا محلية لدولة من دوله ولايدعي إزالة الحدود، وإنما يسعى لإزالة القيود ولايزعم بأنه أفضل صيغة لكنه لا يتنازل عن البراغماتية ويرى نفسه كياناً متطوراً وعملياً وواقعياً. ومن هنا كانت إنجازاته متوالية وفي مختلف المجالات، وعلى الأخص **الاقتصادية** و **السياسية** و **العسكرية**.

المبحث الأول

الإنجازات الاقتصادية

يشكل العمل الاقتصادي محوراً أساسياً من محاور التعاون والتكامل بين دول المجلس، وبالرجوع إلى وثائق وأنظمة المجلس، نجد أن الأهداف الاقتصادية للمجلس قد وردت في عدد من تلك الوثائق وهي النظام الأساسي- المادة الرابعة حيث جاء فيها أن من أهداف المجلس (دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.)[1] وأما الوثيقة الثانية، فهي الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والثالثة، أهداف وسياسات خطط التنمية والرابعة الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية. والخامسة، السياسة الزراعية المشتركة.

وبنظرة فاحصة نلاحظ أن هذا الاهتمام بالتكامل والتنسيق فيما يتعلق بالاقتصاد بوجه خاص يأتي من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس، التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ.

وبما أنني أريد أن أحدد الإنجازات الاقتصادية التي تمت خلال عمر المجلس منذ إنشائه وإلى هذا العام. فقد وقعت في يدي ضمن مراجع البحث نشرة أصدرتها الأمانة العامة[2] تشرح فيها الإنجازات الاقتصادية

(١) راجع النظام الأساسي المادة الرابعة.
(٢) راجع موجز إنجازات مجلس التعاون من إصدارات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٣م.

حتى عام (١٩٩٣م) لذا فإن هذه النشرة ستكون المعول الرئيسي لي في هذا المبحث، حرصاً مني على توثيق المعلومة، لأنه كما يقول الشاعر العربي:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

إن الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت في دورة المجلس الأعلى الثانية بالرياض في نوفمبر عام ١٩٨١م، هي الأساس لكل ما تلى ذلك من أعمال وإنجازات اقتصادية وتتوزع الإنجازات التي تحققت ضمن الاتفاقية والتي بدء العمل بها اعتباراً من الأول من مارس ١٩٨٣م على عدة مجالات، هي على النحو التالي:

١- **توحيد السياسات الاقتصادية:** وفي هذا اتجه المجلس إلى تبني سياسات عامة تشكل الإطار المقبول لتوجهات الدول الأعضاء كمرحلة أولى، على أن تصبح هذه السياسات العامة هي المنطلق مستقبلاً للسياسات الوطنية. وفي هذا الإطار تم إقرار عدد من الوثائق، من بينها:

أ- أهداف وسياسات خطط التنمية.

ب -السياسة الزراعية المشتركة.

جـ- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

د- اتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية.

٢- **ربط البنى الأساسية:** وتركز الجهد في هذا المجال في دراسة وسائل تطوير البنى الأساسية لتحقيق تشابك المصالح بين دول المجلس. ولتحقيق هذه الغاية تمت الخطوات التالية:

أ- تحديد مسار الطريق البري المباشر وإدخال المواصلات المتبقية ضمن خطط التنمية للدول الأعضاء.

ب- استكمال شبكة الاتصالات بالدول الأعضاء بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع الكيبل المحوري بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وكذلك الكيبل المحوري بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

جـ- العمل على ربط دول المجلس بشبكة الضغط الكهربائي العالي.

د- الموافقة على استخدام المحطة السعودية للاستشعار عن بعد كمحطة لتزويد دول المجلس بالبيانات والصور للأقمار الصناعية.

هـ- هناك الآن دراسة لربط مراكز الحاسب الآلي في دول المجلس، كما انتهت الدراسة الأولية الخاصة ببعض البنى الأساسية مثل شبكة نقل وتوزيع الغاز، وإنشاء خط سكة حديد، ودراسة تحسين وتوسيع الموانئ والمطارات بدول المجلس.

٣- **المشاريع المشتركة:** قامت الأمانة العامة بدراسة عدد من المشاريع؛ بعضها ثبتت جدواه الاقتصادية ودخل مرحلة التنفيذ مثل شركة إنتاج العروق الأصيلة للدواجن، وشركة إنتاج وتسويق البذور والتقاوي، وشركة إعادة التأمين، وشركة خدمات طيران دول المجلس والتي انبثق عنها شركة طائرات الشركات الوطنية بمطار "هيثرو" بلندن، كما تم توسيع قاعدة المساهمين في عدد من الشركات المساهمة بدول المجلس مثل شركة "سابك"، "والكابلات" السعودية وغيرها.

٤- **المؤسسات المشتركة:** تم منذ قيام المجلس إنشاء الأجهزة التالية:

أ- مؤسسة الخليج للاستثمار. ومقرها دولة الكويت.. حيث تشارك الآن في ١٦ مشروعاً إنتاجياً ودراسة العديد من المشاريع الأخرى.

ب- هيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس ومقرها مدينة الرياض، وقد تم اعتماد ١٥٨ مواصفة خليجية منذ إنشاء الهيئة.

كما تقوم الهيئة بعقد العديد من الدورات التدريبية لمنسوبي الجهات المختصة بالدول الأعضاء.

جـ- المكتب الفني للاتصالات الذي تم توسيع عضويته وضمه للأمانة العامة، ومقره دولة البحرين.

د- يجري الآن إنشاء جهاز وطني في كل دولة للتحكم بالكيماويات السامة.

هـ- تم إنشاء مكتب مشترك لدى منظمة الطيران المدني.

و- وافق المجلس الأعلى في دورته الثالثة عشرة في "أبوظبي" ١٩٩٢م، على إنشاء مكتب موحد لبراءات الاختراع ومقره الأمانة العامة بالرياض.

ز- تمت الموافقة على فتح مكتب للبعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى الجماعة الأوروبية ببروكسل.

ح- وافق وزراء التجارة على إنشاء مركز للتحكم التجاري لدول المجلس، سيكون مقره دولة البحرين وقد وافق على إقامة هذا المركز المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة في الرياض.

ط- إنشاء برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية للدول العربية.

٥- **تقريب وتوحيد الإجراءات والأنظمة:** وقد تم في هذا المجال إقرار ما يلي :

أ- النماذج والسجلات الموحدة للجمارك .

ب- نظام الحجر الصحي .

جـ- نظام الحجر البيطري .

د- نظام المحافظة على مصادر المياه .

هـ- نظام الاستغلال والمحافظة على الثروة المائية الحية .

و- أنظمة المبيدات والأسمدة .

ز- أنظمة الأدوية واللقاحات البيطرية، وكيفية التعامل بها .

حـ- نظام البذور والتقاوي والشتلات الزراعية .

ط- قواعد وتعليمات الموانئ الموحدة .

ى- توحيد التصانيف البحرية .

ك- خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية .

ل- نظام الإقراض لتسجيل المحاسبين القانونيين .

ن- نظام الوكالات التجارية .

س- نظام العلاقات التجارية .

ع- النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني .

ف- النظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس .

ص- قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية .

ق- توحيد الإجراءات الأمنية والتدريب لناقلات الطيران الوطنية .

ر- نظام «قانون» التجارة الموحد لدول المجلس .

ش- نظام «قانون» السجل التجاري الموحد لدول المجلس .

ت- النظام الموحد للإشراف والرقابة على أعمال التأمين .

obeikandl.com

ث - المبادئ العامة التي تستهدي بها دول المجلس عند إعداد النظام الصناعي في كل دولة.

خ - لائحة توحيد رسوم إيصال خدمات الكهرباء والمياه للمستهلك.

ذ - اللوائح الاسترشادية للمواصفات الكهربائية والمائية.

ض- لائحة العزل الحراري.

ظ - نظام كفاية رأس المال ومخاطر الأصول ونظام التركزات الائتمانية في بنوك دول المجلس.

غ - توحيد البوليصة التأمينية على طائرات الناقلات الوطنية.

٦- **الموقف الجماعي والتمثيل الموحد:** وقد طبق هذا في مجالات عديدة منها على سبيل المثال:

أ- التمثيل الموحد من قبل الأمانة في بعض اللقاءات والاجتماعات.

ب- المفاوضات مع الشركاء التجاريين كالمفاوضات مع السوق الأوروبية المشتركة.

جـ - التزام الدول الأعضاء بما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

د- إقامة المعارض المشتركة.

هـ- تقديم المعونات المشتركة في إطار برنامج مجلس التعاون لدعم التنمية الاقتصادية العربية.

٧- **مجال تعميق المواطنة الخليجية الموحدة:**

أ- السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة العديد من الأنشطة الاقتصادية في مجالات كثيرة منها الصناعة، والزراعة، والثروة الحيوانية، والمقاولات، وإقامة الفنادق والمطاعم، والصيانة والتشغيل، والتعهد بالتزويد، وخدمات التسويق، والوزن والكيل، وخدمات النظافة.

ب- السماح لمواطني المجلس بممارسة العديد من المهن بالدول الأعضاء وفق ضوابط وقِّعَت لذلك وهذه المهن مثل الطب، المحاماة، المحاسبة، الهندسة، الاستشارات، الصيدلة، الترجمة، المساحة، فحص التربة، برمجة وتحليل وتشغيل الكمبيوتر.

جـ- السماح لجميع الحرفيين من مواطني دول المجلس بمزاولة حرفهم ببقية دول المجلس دون تفريق أو تمييز.

د- السماح لمواطني المجلس بممارسة تجارة التجزئة وفقاً لضوابط محددة لذلك.

هـ- السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية بالدول الأعضاء وفق ضوابط محددة.

و- السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقار بالدول الأعضاء وفق ضوابط محددة.

ز- السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات بالدول الأعضاء وفق ضوابط محددة.

حـ- مساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية.

ط- مساواة مواطني دول المجلس بمواطني الدولة التي يقيمون فيها في مجال خدمات البرق والبريد والهاتف.

ى- تخفيض أجور المكالمات بين دول المجلس خلال فترات الليل.

ك- إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات دول المجلس الوطنية. زراعية، أو حيوانية، أو صناعية، وغيرها، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة.

obeikandl.com

ل- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دون الحاجة إلى وكيل.

م- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس.

ن- منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريق العبور (الترانزيت) بين دول المجلس بموجب اتفاق بين مدراء الجمارك.

س- معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني المجلس معاملة وسائط النقل الوطنية العائدة لمواطني أي دولة.

ع- منح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء كمثيلاتها الوطنية عند رسوها في موانئ الدول الأعضاء.

ف- السماح لأي مطبوعة من مطبوعات المجلس بنشر الإعلانات الصادرة عن أي دولة عضو، وعدم معاملتها كأجنبية.

ص- الاكتفاء بشهادة صلاحية المواد الغذائية الصادرة من الدولة العضو المصدرة ووضع نموذج موحد لذلك.

وبهذا نكون قد دوَّنا هنا أبرز تلك الإنجازات الاقتصادية، والتي أصبحت سارية المفعول. وهي بلاشك إنجازات طيبة قياساً بعمر المجلس الذي وصل الثلاثة عشر عاماً ويؤمل باستكمال المزيد من الإنجازات في هذا الجانب الحيوي المهم.

المبحث الثاني
الإنجازات السياسية

إن تلقائية التلاحم والتنفيذ بالقناعات والاحتكام في قرارات المجلس إلى الممكن والسهل، والتدرج في كل ذلك، جعل الإنجازات السياسية من أبرز ما تم على صعيد الإنجازات، إذ كان الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج وإبعادها عن الصراعات الدولية، وكذلك إبراز دور دول المجلس على الخريطة السياسية العالمية من خلال التأثير في الأحداث الدولية بما ينسجم مع المصالح الوطنية العليا لدول المجلس، كان ذلك من أهم وأبرز الإنجازات في هذا المجال. وقد انتهج المجلس في سبيل الوصول إلى إنجازات سياسية تتلاءم والمكانة التي يتبوأها مجلس التعاون دولياً هذين المسارين المشار إليهما أعلاه، وهما: أمن الخليج، وإبراز دور دول المجلس على الخريطة السياسية العالمية.

ولو أردنا أن نضرب أمثلة لبعض تلك الإنجازات لبدأنا بأخطر قضية أو مشكلة واجهت المجلس في بداية تأسيسه، ألا وهي:

١- **الحرب العراقية الإيرانية:** هذه الحرب التي عالجها المجلس بحذر وفعالية وضمن استراتيجية قواعدها الأمن الداخلي، والتعاون العسكري، والاتصال الدبلوماسي، بطرفي النزاع وبالأطراف الأخرى التي لها تأثير في مجريات الأحداث. ومن هنا يمكننا القول بأن المجلس نجح في تطويق الحرب وحصر إفرازاتها وتعامل معها بنضج ومسؤولية فلم يقطع حواره مع إيران ولم يقلدها في عصبية إعلامها ولا قيصرية تصريحات زعمائها، وفي الوقت نفسه كان موقفه مع العراق الدولة العربية موقفاً متوازناً.

لقد كان من نتائج هذه السياسة على المستوى العربي مشاركة دول المجلس في اللجنة السباعية العربية المكلفة بمهمة البحث عن السبل الكفيلة بإنهاء الحرب.

أما على المستوى الدولي، فقد ساهمت الجهود السياسية- الدبلوماسية وبشكل شبه متواصل وفعال- في استصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن كان من أهم تلك القرارات قرار مجلس رقم ٥٤٠ الصادر في شهر أكتوبر ١٩٨٣م والذي يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج، وعدم التعرض للمدن والمنشآت الاقتصادية والموانئ ثم القرار ٥٥٢ الصادر في شهر يونيه ١٩٨٤م الذي جاء استجابة لشكوى قدمها المجلس ضد الاعتداءات الإيرانية على السفن المتجهة إلى السعودية والكويت، حيث أكد القرار على حرية الملاحة في المياه الدولية بالخليج، ثم كان آخر تلك القرارات الدولية القرار رقم ٥٩٨ الصادر في شهر يوليه (١٩٨٧م) الذي ساهمت فيه دول المجلس بشكل فعال، حيث بينت للمجتمع الدولي مخاطر استمرار النزاع على تصدير النفط من الخليج. وكان مضمون القرار المطالبة بوقف إطلاق النار، وتم ذلك في نهاية المطاف حيث وافق كلا الطرفين وانتهت الحرب وزاد تماسك مجلس التعاون.

٢- **غزو العراق للكويت**: إذا كانت القضية السابقة يمكن أن نصفها بأنها كانت (خطيرة) على مجلس التعاون، فإن هذا التحدي الذي واجه المجلس كان (كارثة)، ففي الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ارتكب النظام العراقي جريمته البشعة التوسعية بغزو الكويت. وأمام هذه الكارثة بادرت دول المجلس من منطلق أن أي اعتداء على أي عضو من أعضاء المجلس هو اعتداء على الجميع، وشكلت دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي

الرافض للعدوان، إلى جانب الوقوف عسكرياً في وجه العدوان. وسلكت دول المجلس سبل المشاورات والاتصالات وتوفير الإمكانيات السياسية والدبلوماسية والعمل على التضامن السياسي والإعلامي، وتصعيد التحرك لعزل النظام العراقي وتطويقه، وقد أثمرت هذه السياسة عن صدور العديد من القرارات الدولية، من أهمها:

القرار رقم ٦٦٠ في ٣ أغسطس ١٩٩٠م الذي أدان العدوان العراقي، وطالب بالانسحاب الفوري وتبعه أحد عشر قراراً كان آخرها وأهمها قرار مجلس الأمن ٦٧٨ الصادر في نوفمبر ١٩٩٠م الذي أجاز استخدام الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات المجلس السابقة، وتضمن أيضاً شروط وقف إطلاق النار. وبهذه الاستراتيجية التقت الإرادة الخليجية الجماعية مع الإرادة الدولية في تحرير الكويت الذي تم في فبراير ١٩٩١م وبهذا ربحت دول المجلس معركة التحرير بسبب الدور الحضاري الذي لعبته في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والتجارية الدولية، وترابطها الإنساني مما مكنها من الوصول إلى مكانة مميزة في كل لقاء دولي أو منتدى سياسي[1].

٣- **القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي:** هذه القضية هي أم القضايا على (وزن أم المعارك!!) لدى الدول العربية والإسلامية وفي مقدمة هذه الدول دول مجلس التعاون حيث أنه لايكاد ينعقد اجتماع للقمة في المجلس الأعلى أو الوزاري إلا وهذه القضية حاضرة في رأس جدول أعماله.

وكان من أبرز ملامح الإنجاز السياسي في شأن هذه القضية المساهمة الفعالة والمستمرة من دول المجلس والمتمثلة في الدعم المادي والإعلامي

(١) انظر إنجازات مجلس التعاون الصادر عن الأمانة العامة للمجلس، ١٩٩٣م.

والمعنوي لهذه القضية في كل المحافل الدولية، ومنها الإشادة بالانتفاضة، التي انطلقت في أواخر عام ١٩٨٧م في اجتماع القمة السابع المنعقد في شهر رجب ١٤٠٧هـ وفي الدورة التاسعة للمجلس الأعلى، الذي عقد في البحرين في شهر رجب من عام ١٩٨٨م أشاد قادة المجلس بقرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي مارس ١٩٩٠م أدان المجلس سياسة العدو الإسرائيلي في استقدام المهاجرين اليهود وتوطينهم في الأراضي المحتلة. ثم كان آخر الإنجازات السياسية في شأن القضية الفلسطينية هو دعم جهود السلام ومشاركتها- أي دول المجلس- في المفاوضات المتعددة الأطراف، وكان ذلك انطلاقاً من التزام المجلس وقناعته بالبحث عن حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، وفي هذا الإطار وقبل شهور من كتابة هذا البحث أيد المجلس إعلان المبادئ الذي اتفق عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووقع في واشنطن على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

٤- **الوضع في لبنان:** لقد بذلت دول المجلس في شأن الحرب الأهلية اللبنانية الشيء الكثير، وكان من أهم الجهود السياسية في شأنها ترحيب المجلس بدعوة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بعقد قمة عربية تخصص لبحث الحرب الأهلية في لبنان، وفي شهر مارس ١٩٨٩م أعرب المجلس الوزاري عن دعمه وتقديره للجهود التي تبذلها اللجنة السداسية المكونة من وزراء الخارجية العرب، والتي تسعى إلى وضع حل نهائي للأزمة اللبنانية، وفي جلسة المجلس الحادية والثلاثين في "جدة" في شهر يونيو ١٩٨٩م أعلن عن ترحيبه بقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي

عقد في "الدار البيضاء" بتشكيل لجنة ثلاثية عليا من ملوك ورؤساء الدول العربية، وناشد كل الأطراف اللبنانية بالتعاون معها. ثم كان آخر تلك الإنجازات السياسية في شأن القضية اللبنانية التأييد الكبير غير المحدود لاتفاق الطائف الذي تم بين اللبنانيين. كلل ذلك الاتفاق ولله الحمد بالنجاح وطبق على الأرض.

وكانت هناك قضايا أخرى تحققت للمجلس في شأنها إنجازات سياسية ملموسة كالوضع في الصومال الذي بذلَ المجلس ولايزال يبذل ومنذ بداية النزاع المسلح في شهر يناير (١٩٩١م) جهوداً لإنهاء معاناة الشعب الصومالي وكان من آخر تلك الجهود ما عبر عنه المجلس الأعلى في دورته الثالثة عشرة في "أبو ظبي" من قلق عميق لمعاناة ذلك الشعب العربي الشقيق وأشاد بقرار مجلس الأمن رقم (٧٩٤) الخاص بإيفاد قوات دولية إلى الصومال لتوفير المتطلبات الأمنية لعملية الإغاثة، وشاركت دول الخليج في تلك القوات، وكانت هناك إنجازات أخرى كبيرة على محاور أخرى كمحور مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي وتنقية الأجواء العربية، ومجلس التعاون والدول الإسلامية، وخصوصاً قضايا حدثت في بعض تلك البلدان، كغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، والتي بذل المجلس جهوداً متواصلة حتى تم النصر للأفغان وانسحبت القوات الشيوعية من أفغانستان. وكذلك القضية التي لا تزال قائمة وهي قضية الشعب المسلم في البوسنة والتي لعبت دول المجلس ومازالت تلعب أدواراً سياسية متواصلة من أجل إنهاء محنة إخواننا المسلمين في تلك البلاد المنكوبة التي نسأل الله أن يعجل بنصرهم وهزيمة وخذلان عدوهم.

كما أن المجلس ساهم في نصرة ومؤازرة الكثير من الحركات والأقليات الإسلامية في مختلف دول العالم، وقدم ويقدم لها الدعم المادي والمعنوي.

هذا كله فيما يتعلق بقضايا إقليمية وعربية وإسلامية أما على المسار الدولي ومنظماته والتعاون بينها وبين المجلس. فقد تمثلت إنجازات المجلس السياسية في هذا المضمار في تطبيق ما نص عليه نظام المجلس الأساسي، بأن من مبادئ وأهداف المجلس أن لا تخرج عن مبادئ وأهداف الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

وللمجلس نشاط ملموس في دعم منظمات الأمم المتحدة المختلفة. ووثق المجلس علاقاته مع المنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى كمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة السوق الأوربية المشتركة[1] (الاتحاد الأوروبي الحالي).

وأستطيع أن ألخص هذه الإنجازات السياسية لمجلس التعاون الخليجي في النقاط التالية:

أ- التمسك بسياسة عدم الانحياز ودعم القضايا العربية والإسلامية.

ب- التركيز على الاعتماد على الذات لتوفير أمن واستقرار المنطقة.

جـ- التنسيق في المجال السياسي الخارجي في المحافل الدولية تجاه كافة القضايا التي تهم المجلس.

د- الجهود التي بذلت لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت.

هـ- ابتعاد المجلس عن سياسة المحاور.

و- العمل على تحقيق التضامن العربي وتضييق حدة الخلاف لمواجهة التحديات، وإن كان السير في هذا سيكون بطيئاً نظراً للشرخ الذي أصيب به النظام العربي بسبب عدوان العراق على الكويت.

ز- إقرار أهداف الاستراتيجية الأمنية.

وغير هذه القضايا كإقرار ورقة السياسة الدفاعية وإقامة قوة خليجية موحدة. لتضيف بذلك إنجازات عسكرية إلى ما تم إنجازه في هذا المضمار.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

المبحث الثالث

الإنجازات العسكرية

إذا ما أراد الباحث أن يدون إنجازات المجلس في المجالات المختلفة يبرز الجانب الأمني (العسكري)، وإذا أطلق الاسمان العسكري والأمني فكلاهما يعني الآخر، فهما بمثابة وجهان لعملة واحدة. وإن كان الأمني أكثر اتساعاً من حيث المعنى.

هذا الجانب هو من الجوانب التي رُكز عليها عندما قام المجلس، وحُدد كهدف استراتيجي ضمن أهدافه.

وما من شك أن الإنجازات التي تمت في هذا المجال لاترقى إلى طموح دول وشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإن كان ماتم يعتبر خطوات مشجعة في طريق تحقيق التكامل المؤمل في هذا الجانب الحيوي المهم. وبالاستعراض الموجز لما تحقق من إنجازات عسكرية نجد أنه قد توصلت دول المجلس إلى تنظيمات محددة تهدف إلى دعم الدفاع المشترك؛ منها على سبيل المثال: الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية مشتركة في قمة الدوحة عام (١٩٨٣) وإن كانت وإلى تاريخ كتابة هذه السطور غير منفذة على أرض الواقع، ماعدا بعض الزيارات والمشاورات التي نأمل أن تُرى نتائجها قريباً.

وهذه الصناعة الخليجية المقترحة تهدف إلى:

١- تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوش المجلس.

٢- العمل على إيجاد سلاح خليجي موحد لجيوش المجلس يساعد على تكامل التدريب والتنسيق والتعاون.

٣- القضاء على التبعية لمصادر السلاح.

لكن نجد أن تقريراً صادراً عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة يشير إلى بعض الصعوبات الواجب إزالتها قبل استكمال هذه الخطوة، ومنها:

أ- أن دول المجلس ليس لديها القاعدة الصناعية العسكرية ماعدا المملكة العربية السعودية، حيث تملك بعض الإمكانات في الصناعات الخفيفة.

ب- عدم توفر المياه اللازمة لمثل هذه الصناعة.

لكن كلا الملاحظتين يمكن التغلب عليهما بسهولة متى تكاملت الاستعدادات للبدء في هذا المشروع المهم.

ومن الإنجازات العسكرية توالي اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان مُنذ تأسيس المجلس بشكل منتظم ومتواصل[1] لدراسة وتطوير ماتم إنجازه في هذا الجانب.

كما تم توحيد الكثير من المناهج والمراجع العسكرية، وتوحيد إجراءات تبادل المعلومات وتبادل المساندة في التموين والصيانة، ويجرى الآن استكمال المزيد في هذا الشأن[2].

كما تم في قمة الكويت عام ١٩٨٤م الاتفاق على تكوين قوة موحدة للتدخل السريع وسميت بـ (درع الجزيرة). أما بالنسبة لتكوين جيش خليجي موحد، فقد استبعد في الوقت الحاضر ولاتزال الأقوال والاقتراحات حول إنشاء مثل هذا الجيش تدور لاسيما بعد غزو الكويت وظهور الحاجة الماسة إلى وجود مثل هذه القوة الرادعة.

---

(١) انظر: مقال اللواء الركن الدكتور/ عبد الرحمن الهواري: التعاون العسكري الخليجي لتحرير الكويت (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الندوة العلمية الرابعة، ١٩٩٣م) ص٤.

(٢) جريدة عكاظ، العدد (٩٩٩٩)، السبت ٥/ ٧/ ١٤١٤هـ.

وإلى أن يتم ذلك، فإن التركيز الآن هو على تلك القوة المشكلة (درع الجزيرة) حيث تقوم هذه القوة بإجراء تدريبات ومناورات مشتركة في أماكن مختلفة من أراضي دول المجلس. ومع ذلك فإنه كانت هناك بعض العقبات تحول دون إيجاد فعالية لتلك القوات من أهمها على سبيل المثال[1]:

(١) وجود بعض عناصر قيادية في بعض جيوش دول المجلس من خارج تلك الدول الخليجية، وهذا بحد ذاته مثّل مشكلة، لكن تم التغلب عليها فيما بعد، وظهرت مكانها قيادات محلية ذات كفاءة جيدة.

(٢) وجود تسليح مختلف المصادر، وهذا مثل أيضاً مشكلة التدريب والتبعية فيه لمصادر السلاح لكن بُدئ أيضاً بمحاولة التغلب على هذه المشكلة.

(٣) مشكلة عدم تناسب عدد قوات المجلس مع عدد سكانها ومساحة أرضها، فالقوات كما تقول الدراسة لعام ١٩٨٥م تقدر في جميع دول المجلس بحوالي (١٩٠) ألف جندي بينما السكان في إحصائية نفس العام يقاربون (٢٠) مليون نسمة، كما أن أراضي دول المجلس تقدر بحوالي (٦١٧, ٦٤٠, ٢) كم٢، هذه إنجازات تمت قبل حرب تحرير الكويت، لكن الإنجاز الكبير في هذا الجانب والذي يفخرُ به تم في حرب تحرير الكويت، حيث كان للقوات المسلحة في دول مجلس التعاون دور متميز في تلك الحرب، وإن كانت وسائل الإعلام في حينه لم تظهر ذلك الدور بالشكل المطلوب، فقد أغفلت تلك الوسائل- وإلى حد التجاهل- ذلك الدور المتميز للقوات المسلحة في

(١) د. محمد عبد اللطيف سعود الهاشمي: استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية في إطار مجلس التعاون، رسالة دكتوراه قدمت لأكاديمية ناصر بجمهورية مصر العربية في نوفمبر ١٩٩٠م، (بتصرف).

دول الخليج، والتي شكلت الجسم الرئيسي للقوات المشتركة ضمن قوات عربية وإسلامية أخرى صدت العدوان، وشاركت بفعالية في دحر الغاصب العراقي وطرده، يجر أذيال الخيبة من الكويت.

ويمكن وبكل فخر القول بأن ذلك الدور الكبير الذي قامت به دول التحالف، ما كان ليتم وما كان ليحقق ما حققه، لولا توفيق الله أولاً ثم ما قدمته تلك القوات الخليجية من تسهيلات وتعاون ومشاركة فاقت كل التوقعات، لقد قال القائد الأمريكي (شوارسكوف) عندما كُلف بقيادة قوات التحالف: (إن انتشار القوات الأمريكية ما كان ليتم دون موافقة وتعاون من دول المجلس، وخصوصاً المملكة العربية السعودية حيث قدمت العديد من القواعد العسكرية والتسهيلات العسكرية والمدنية لاستيعاب قوات التحالف وفي مقدمتها القوات الأمريكية)[1].

لقد ساهمت القوات المسلحة الخليجية بكل ما تملكه من قدرات ذاتية، تمثلت كما قلنا بالمساهمة الفعالة في الميدان، وفي تقديم التسهيلات المختلفة في قواعدها الجوية والبحرية والبرية. لقد رحبت دول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية باستضافة قوات التحالف في أراضيها لردع امتداد العدوان العراقي في الميدان ثم لتحرير الكويت في النهاية)[2].

لقد ظهرت ثمار بناء وتطوير البنية التحتية (الأساسية) لهذه الدول خلال السنوات التي سبقت الحرب، والمتمثلة في المطارات، والطرق، والموانئ، والمستودعات والأسواق، ومعامل التكرير، وسائر الخدمات الأخرى، فكان هذا إنجاز سبق الأهداف وأدى دوره في دعم المجهود العسكري.

---

(١) Wood Word Bob The Commanders (New York. 1991, P.208)

(٢) اللواء طيار دكتور/ جبر علي جبر: دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص٣، مصدر سابق.

لقد استوعبت القواعد والمطارات والمنشآت العسكرية عموماً في المنطقة الشرقية والشمالية من المملكة العربية السعودية ما يقارب أو يزيد عن نصف مليون جندي مع كافة أسلحتهم وذخائرهم ومعداتهم الأخرى (١٢٥٠) طائرة مقاتلة و(٣٠٠٠) طائرة هليوكوبتر، ومئات من طائرات النقل والإمداد بالوقود، تشكل في مجموعها مايزيد عن (٢٠٠) سرب من وحدات التحالف)[١] ويوضح الكروكيان المرفقان رقم(١) ورقم (٢) تمركز قوات التحالف في قواعد ومطارات دول مجلس التعاون عشية بدء الحملة الجوية في السابع عشر من شهر يناير (١٩٩١م).

ولو تطرقنا لبعض التسهيلات الإدارية والعسكرية التي قدمتها دول مجلس التعاون في إطار المجهود العسكري، لوجدناها طبقاً للتقرير الذي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية للكونجرس في يوليو (١٩٩١م) متمثلة في أن دول مجلس التعاون قدمت للقوات الحليفة بالمسرح ما قيمته (٣,٦٢٣)مليون دولار في شكل مساعدات عينية خلال الفترة من (٧ أغسطس ١٩٩٠م) حتى (٣٠ إبريل ١٩٩١م)، كما أشار التقرير إلى أنها قدمت المنشآت التي سبق تجهيزها، في المدن العسكرية السعودية المختلفة، لإيواء القوات المتحالفة. وقد بلغ ما قدمته المملكة العربية السعودية في هذا الشأن ما يزيد عن (٣٥٠) مليون دولار يمثل (٥٨٪) من تكاليف البناء التي تم تنفيذها بدعم من دول التحالف لصالح القوات الأمريكية بالمسرح[٢].

---

(١) Iden O.C of P.A: Opcit, Coalition Forces Appendix A.P.A. 1, Morse: Opicit PP 14, 28, 30, 34, 164, 166.

(٢) U.S Newsand Werld Report Triumph Without Victory (New York. Times Books 1992) PP. 122.

كروكي رقم (١)

تمركز قوات التحالف في مسرح عمليات الخليج

«في ١٦/١/١٩٩١م»

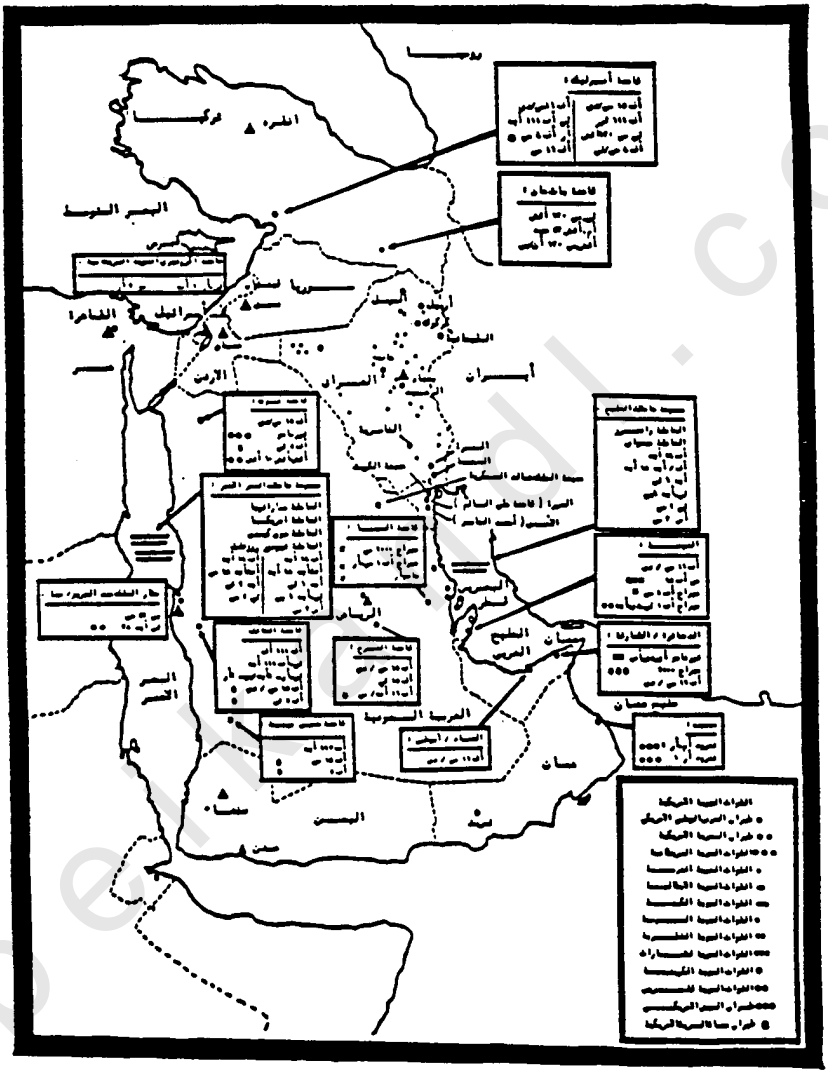

المصدر: لواء طيار دكتور/ جبر علي جبر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الندوة العلمية الرابعة.

كروكي رقم (٢)

تمركز قوات التحالف الجوية شمال الخليج

«في ١٦/١/١٩٩١م»

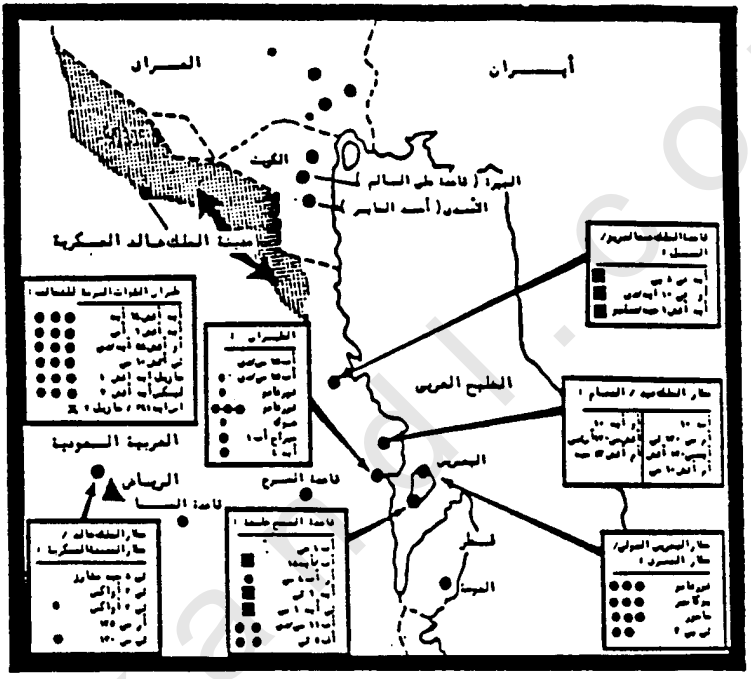

المصدر: السابق

وفي مجال الخدمات الطبية، ساهمت دول مجلس التعاون في توفير الخدمات الطبية لقوات التحالف حتى بلغ خلال شهر فبراير عام ١٩٩١م ما يزيد على (٤١٠٠) سرير. أما التسهيلات في النقل فقد ساعدت كما ذكرت من قبل المطارات والموانئ والطرق في المملكة على استيعاب حركة القوات الكثيفة وبكل فعالية، حيث أدى ذلك كله إلى سرعة تدفق القوات إلى مناطق التجمع في الجبهات واستقبلت المطارات جسراً جوياً لنقل القوات على طائرات أمريكية وغيرها بلغت حمولاتها مايزيد عن (٥٥٠) ألف طن من العتاد والاحتياطات والأفراد[١].

وقد ساهمت بقية المطارات في دول المجلس في تسهيل عملية النقل الجوي تلك التي بلغت في مسرح العمليات وللقوات الأمريكية فقط مايزيد عن (٩٥٠٠) طلعة جوية لنقل القوات والذخائر من قواعد الإمداد الجوي الرئيسية بالمملكة العربية السعودية، التي تمثل نهايات الجسر الجوي، إلى مطارات الإمداد المتقدمة للقوات بالمسرح[٢].

وفي مجال النقل البري يشير تقرير وزارة الدفاع الأمريكية إلى أنه خلال عملية "درع الصحراء" كان مطلوباً في مسرح العمليات (١٢٠٠) شاحنة عسكرية لنقل المعدات الثقيلة والقيام بأعمال المناورة باتجاه الغرب قبل بدء عملية "عاصفة الصحراء" في الوقت الذي لم يكن متوفراً لدى القوات الأمريكية إلا مايقارب (٥٠٠) شاحنة من هذا النوع، إلا أنه وبمساعدة من القوات المشتركة، تم التغلب على هذا العجز حيث قدمت المملكة العربية السعودية (٣٣٠) شاحنة عسكرية ومصر (١٠٠) شاحنة عسكرية[٣].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، ص ٣ - ٧.
(٣) انظر: المصدر السابق.

وعلى حد قول ذلك التقرير الأمريكي، فإنه بدون هذه الشاحنات كان من الصعب نقل القوات. أما بالنسبة للوقود الذي يثير دائماً قلق القيادات الإدارية في مسارح العمليات الأخرى فإنه لم يكن يمثل مشكلة في مسرح عمليات الخليج الذي يمثل المستودع الأكبر للنفط[1].

فقد ساعدت قدرات الإنتاج الضخمة للنفط، وتوفر وسائل تكريره ونقله في نفس مسرح الحرب على سهولة تلبية مطالب قوات التحالف من الوقود. وعلى سبيل المثال كان يكفي أن تذهب الشاحنات وعربات نقل الوقود إلى أقرب مستودعات النفط في الدولة المضيفة من دول المجلس، وبمنطقة عملها لتملأ خزاناتها وتوقع على الكمية والصنف الذي تم استلامه من هذه المستودعات[2].

أما الجانب الثالث، من هذه التسهيلات للمجهود العسكري والتي اعتبرناها من الإنجازات لقوات المجلس فتتمثل في التسهيلات النقدية والدعم المالي، فتقرير وزارة الدفاع المتقدم ذكره يشير إلى أن أكثر من (٣٨) دولة قد شاركت في إرسال قوات إلى مسرح العمليات خلال عمليتي "درع الصحراء" وعاصفتها، وضمن هذه الدول التي قدمت دعماً مالياً وتسهيلات نقدية سبع دول فقط ثلاث من دول المجلس هي المملكة العربية السعودية التي قدمت (١٦٨٦٩) مليون دولار والكويت التي قدمت (١٦٠٠٦) مليون دولار والإمارات العربية المتحدة التي قدمت (٤٠٨٦) مليون دولار والبيان الإحصائي رقم (٨) المرفق يبين حجم هذا الدعم المالي من دول المجلس وغيرها والذي بلغ في مجموعه (٥٤٦٤٩) مليون دولار.

---

(١) اللواء طيار دكتور/ جبر علي جبر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: مصدر سابق، ص٩.
(٢) انظر: المصدر السابق.

جدول رقم (٨)

الدعم المالي الذي قدمته دول التحالف للولايات المتحدة لتغطية تكايف عمليتي درع وعاصفة الصحراء

«١٩٩٠/٨/٧ - ١٩٩١/٤/٣٠م»

الدولة المقدمة للدعم	قيمة الدعم بملايين الدولارات	نسبة المشاركة في الدعم
المملكة العربية السعودية	٨٣٩ (١٦)	٣٠,٨٣٪
الكويت	٠٠٦ (١٦)	٢٩,٢٨٩٪
الإمارات العربية المتحدة	٨٦. (٤)	٧,٤٧٦٪
إجمالي الدول الثلاث	٩٣١ (٣٦)	٦٧,٥٧٨٪
اليابان	٧٤٠ (١٠)	١٩,٦٥٣٪
ألمانيا	٥٧٢ (٦)	١٢,٠٢٦٪
كوريا الجنوبية	٠,٣٨٥	٠,٧٠٤٪
دول أخرى	٠,٠٢١	٠,٠٣٨٪
الإجمـــالي	٦٤٩ (٥٤)	

المصـــدر: لواء طيار دكتور/ جبر على جبر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الندوة العلمية الرابعة- الكويت. مصدر سابق.

وفي ختام هذا المبحث وبالتالي هذا الفصل «الرابع» الذي استعرضنا فيه أهم الإنجازات ومنها الإنجازات العسكرية، أقول: إن هذا الإنجاز العكسري الذي تم هو إنجاز يستحق الافتخار به، لكنه في الواقع لايرقى إلى طموحات دول المجلس التي تريد أن ترى إنجازات أكبر تردع بها الباغين وتعز بها المحتاجين.

ونورد في نهاية هذا المبحث أهم المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون، والتي تتمثل في الآتي:

(١) حماية وأمن وسلامة المنطقة، وتوفير الاستقرار والرخاء لشعوبها.

(٢) جماعية الدفاع عن سلامة وأمن دول المجلس.

(٣) قطع الطريق وسد الثغرات أمام القوى الكبرى التي تريد أن تتربص بالمنطقة.

(٤) العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول المجلس قوة ردع وسلام وليست قوة عدوانية.

(٥) اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءاً لايتجزأ من الطاقات العربية توجهاً وأهدافاً[١].

حيث يفهم من هذه المبادئ أن دول المجلس، وهي تريد أن تبني قوة خليجية تحمي بها أمنها، لاتريد بأي حال أن تدخل بها في أحلاف أو تكتلات موجهة ضد أحد، ولكن تريد أن تحمي بها مصالحها وتحافظ بها على أمنها تمشياً مع قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم﴾[٢].

(١) انظر: عادل حسن أبو شادي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين التحديات والآمال، ص٣٩.
(٢) سورة الأنفال، الآية ٦٠.